الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

République Algérienne Démocratique et Populaire

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique

جامعة محمد خيضر بسكرة

كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير

قسم العلوم التجارية

ثانية ليسانس علوم تجارية

Université Mohamed KHIDHER -Biskra

Faculté des Sciences Économiques, Commerciales et des Science de Gestion

Département des Sciences commerciale

مقياس الإقتصاد النقدي وأسواق رأس المال

محاضرة06: إنشاء النقود

الأهداف:

- التعرف على ميكانيزم إنشاء النقود عن طريق البنوك التجارية

إن أهم بند في الأجزاء المقابلة للكتلة النقدية هو القروض المقدمة للاقتصاد ومن هنا يبدو أن فهم عملية إنشاء النقد في البنك التجاري مهمة لما لها من آثار كبيرة عندما لا يتم السيطرة عليها ومراقبتها.

أولا- عملية إنشاء النقود بواسطة البنوك التجارية

تتلقى هذه المؤسسات الودائع أو الأموال من مجموعة من الناس، وتقوم بإقراض هذه الأموال على مجموعات أخرى، وبالتالي تسعى هذه المؤسسات إلى توفير النقود البنكية والعديد من الخدمات المالية الأخرى. وبشكل أدق تحول المؤسسات المالية الأموال من المقرضين إلى المقترضين، وذلك عن طريق أدوات مالية (مثل الحسابات الجارية وحسابات التوفير). ومن وجهة نظر الاقتصاد الكلي تعتبر النقود المصرفية (الحسابات الجارية) من أهم الأدوات أو الخدمات التي تقدمها بشكل رئيسي البنوك التجارية. وفي حالة عملية إنشاء النقود بواسطة النظام المصرفي أو تعدد البنوك التجارية فإنها تنقسم إلى حالتين:

أ- الأعمال المصرفية ذات الإحتياطي الكامل

وفي هذه الحالة يحتفظ البنك التجاري باحتياطي نقدي كامل لتغطية المبلغ الكلي للوديعة، ولا تسمح هذه الوضعية للبنك التجاري بإنشاء أي وديعة جديدة، وبالتالي يعتبر البنك في هذه الوضعية مجرد وسيط يتلقى الإدخارات في شكل ودائع (وفي نفس الوقت تعد ضمن أصول البنك)، وبإعتبار أن هذه العملية لا تعد إلا نقل لنفس المبلغ من التداول إلى خزينة البنك، فإنه لا تحدث أية إضافة إلى حجم الكتلة النقدية المتداولة، وبالتالي لا يمكن أن يكون هناك توسع مضاعف أو إنكماش في حجم الودائع التي يلتزم بها البنك.

ب- الأعمال المصرفية ذات الإحتياطي الجزئي

تسعى البنوك لتحقيق أقصى ربح، خاصة وأن الودائع التي تدفع عند الطلب لا تسحب كلها مجتمعة. ففي الأيام العادية يلجأ البعض إلى سحب الأموال في حين يقوم آخرون بإيداع أموال. وبالتالي ليس من الضروري تساوي الإحتياطي مع إجمالي الودائع. و من المستبعد قيام المودعين جميعهم وفي وقت واحد وبشكل مفاجئ بسحب ودائعهم. وباكتشاف البنوك الأولى فكرة إستخدام النقود المؤمنة لديها لتقديم قروض أو شراء سندات، أو غير ذلك من الأصول التي تكسب ربحا، استمرت هذه المؤسسات في استثمار الودائع التي لديهم لطالما أنه في الإمكان الدفع للمودعين عند الطلب مع بقاء البنك قادر على تحقيق ربح صافي.

ولجوء البنوك إلى استثمار معظم ما لديها من ودائع في أصول تعطي ربحا و إبقاء جزء من الإحتياطي النقدي أصبح في وسع البنوك زيادة أرباحها. وبفضل هذه الأرباح زادت قدرة البنوك في تقديم خدمات إضافية للجمهور . واعتماد البنوك على الإحتياطي الجزئي أي الإحتفاظ بجزء من الإحتياطي النقدي بدلا من إحتياطي بواقع 100% من الودائع، قد مكنها من إنشاء النقود، أي أنه في مقدور البنوك تحويل كل دينار من الإحتياطيات النقدية إلى عدة دينارات من الودائع.

ثانيا: ميكانيزم إنشاء النقود

تحول البنوك الإحتياطي النقدي إلى نقود بنكية، وفي الحقيقة هناك خطوات تؤخذ بعين الإعتبار في هذه العملية:

- متطلبات الإحتياطي القانوني: في الواقع، أن البنوك تنحي جانبا من حساباتها كإحتياطي نقدي. ويتم الإحتفاظ بهذه المبالغ نقدا كودائع لدى البنك المركزي بموجب القانون.

- إستخدام الإحتياطيات النقدية كمدخلات: يحول النظام المصرفي الإحتياطيات إلى مبلغ أكبر. ويطلق على هذه العملية « مضاعف الودائع البنكية ».

- تعدد البنوك التجارية في النظام المصرفي

- عدم وجود تسرب من أرصدة النقود إلى التداول (تبقى نقود كتابية دون أوراق نقدية)

مثال توضيحي:

لنفترض أن إحدى السيدات باعت سندا بقيمة 1000 دولار، وقامت بإيداع المبلغ في حسابها الجاري في البنك1. والتغيير في الميزانية العامة للبنك 1 بالنسبة للإيداع الجديد تحت الطلب، موضح في الجدول الموالي:

جدول رقم (01):البنك1 في الوضع الإبتدائي

الموجودات		المطلوبات	
الإحتياطي	1000	الودائع	1000
المجموع	1000	المجموع	1000

في هذه الحالة إذا أراد البنك الإحتفاظ بإحتياطي بنسبة 100% من المبلغ المودع، كما كان يفعل الصاغة من قبل، فلن ينشأ عن ذلك أية نقود اضافية من ذلك الإيداع، فالمبلغ المودع من طرف السيدة في الحساب الجاري سيساوي بالضبط 1000 دولار من الإحتياطي. لكن البنوك الحديثة لا تحتفظ بكل ما لديها من ودائع كإحتياطي. وفي هذا المثال سنفرض أن متطلبات الإحتياطي القانوني هي 10%، لذلك فإن على البنك أن يضع جانبا 100 دولار من الإيداع البالغ 1000 دولار. ويتبقى للبنك 900 دولار زيادة عما يحتاج لتلبية متطلبات الإحتياطي، لذلك يلجأ البنك إلى استثمار هذا المبلغ الفائض من أجل الحصول على ربح، وذلك من خلال إقراضه لعميل يريد شراء سيارة أو قد يستثمره في شراء سندات الخزينة. ويبين الجدول الموالي هذه الوضعية:

جدول رقم (02):البنك1 في الوضع النهائي

الموجودات		المطلوبات	
الإحتياطي	100	الودائع	1000
قروض واستثمارات	900		
المجموع	1000	المجموع	1000

لنفرض أن البنك قدم قرضا لشخص أو اشترى سندا، فسوف يقوم الشخص الذي اقترض المال، أو الذي باع السند بأخذ مبلغ 900 دولار (نقدا أو بموجب شيك)، ويودعه في حسابه في بنك آخر. لتصبح الميزانية العامة للبنك2 بالنسبة للإيداع الجديد كالتالي:

جدول رقم (03):البنك2 في الوضع الإبتدائي

الموجودات		المطلوبات	
الإحتياطي	900	الودائع	900
المجموع	900	المجموع	900

بدوره يقوم البنك 2 بإقتطاع نسبة الإحتياطي القانوني 10% من 900دولار (أي مبلغ الإحتياطي القانوني90 دولار)، أما الباقي (810 دولار) يقوم البنك بإقراضه لشخص يرغب في شراء سلعة معينة. وتصبح ميزانية البنك كما يلي:

جدول رقم (04): البنك2 في الوضع النهائي

الموجودات	المطلوبات
الإحتياطي 90	الودائع 900
قروض واستثمارات 810	
المجموع 900	المجموع 900

عندما يشتري المقترض السلعة المرغوبة فإنه يدفع الثمن للتاجر بشيك بمبلغ 810 دولار ويقوم التاجر بإيداع هذا الشيك في البنك3، لتصبح الميزانية العامة للبنك3 بالنسبة للإيداع الجديد كالتالي:

جدول رقم (05):البنك3 في الوضع الإبتدائي

الموجودات	المطلوبات
الإحتياطي 810	الودائع 810
المجموع 810	المجموع 810

يقوم البنك 3 بإقتطاع نسبة الإحتياطي القانوني 10% من 810دولار (أي مبلغ الإحتياطي القانوني81 دولار)، أما الباقي (729دولار) يقوم البنك بإقراضه لشخص يرغب في إقتناء آلة. وتصبح ميزانية البنك كما يلي:

جدول رقم (06): البنك3 في الوضع النهائي

الموجودات	المطلوبات
الإحتياطي 81	الودائع 900
قروض واستثمارات 729	
المجموع 810	المجموع 810

ومن الواضح أن البنك 4 سينتهي إلى استثمار تسعة أعشار الـ 810 دولار المودعة لديه (729 دولار)، وهكذا.

بالتالي فإن عرض النقود تزايد لحد الآن بمبلغ 1000+900+810+729= 3439دولار ومن الواضح أن العملية ستستمر في ظل الافتراضات المذكورة سابقا، ويمكن إيجاد المبلغ النهائي لسلسلة إنشاء النقود حسابيا ومنطقيا، فعملية إنشاء الودائع لن تنتهي إلا بعد أن لا يكون هناك أي بنك في النظام لديه إحتياطي يفيض عن نسبة العشرة بالمئة المفروضة كإحتياطي قانوني.

ويوضح الجدول التالي عملية إنشاء النقود الناتجة عن إيداع مبلغ1000 دولار.

جدول رقم (07): سلسلة إنشاء النقود في البنوك التجارية

البنوك	الإيداعات الجديدة	قروض واستثمارات	إحتياطي قانوني
البنك1	1000	900	100
البنك2	900	810	90
البنك3	810	729	81
البنك4	729	656.10	72.90
المجموع	10000	9000	1000

يظهر الجدول أعلاه مخطط شامل لعملية إنشاء النقود، فهو يبين كيف أن دينارا واحدا من الإيداعات، في أعلى اليسار، يتحول إلى 10 دولارات في الإيداعات أو النقود المصرفية إلى اليمين. و نلاحظ من خلال هذا الجدول المبين أعلاه أن الزيادة في الودائع هي 10000دولار، ومضاعفة الودائع الإجمالية هي بقيمة 9000دولار (الودائع المشتقة تساوي القروض التي يقدمها النظام المصرفي التي تعود إليه في شكل ودائع مشتقة)، وقيمة الوديعة الأولية هي 1000 دولار.

كما نلاحظ أن كل بنك من المنظومة البنكية قد أنشأ نقودا جديدة، والأمر سينتهي بوديعة بوديعة بنكية نهائية مقدارها 10 أضعاف الإحتياطي الذي تحتفظ به.

ويمكن توضيح سلسلة إنشاء النقود في الجدول أعلاه جبريا كما يلي:

إجمالي إنشاء النقود = 1000+ 900+ 810 +.....

$$= 1000 \times [1 + {}^{9}/_{10} + ({}^{9}/_{10})^{2} + ({}^{9}/_{10})^{3} + \dots\dots\dots$$

$$= 1000(\frac{1}{{}^{9}/_{10} - 1}) = 1000 \times (\frac{1}{0.1}) = 10000$$ دولار.

أي إجمالي إنشاء نقود الودائع =الوديع الأصلية $\frac{1}{\text{نسبة الإحتياطي القانوني}}$

ثالثا:التوسع البنكي لمضاعف الودائع (مضاعف العرض النقدي):

لاحظنا من المثال السابق أن مقابل كل دولار إضافي في الإحتياطي النقدي لدى النظام البنكي،تنشئ البنوك 10 دولار إضافية من الودائع.

كذلك حساب التوسع في الحجم الإجمالي للودائع مماثل لمضاعف الإنفاق، لكن لا يمكن الخلط بين الإثنين، فالمضاعفة هنا هي من رصيد الإحتياطي التقدي إلى مجموع رصيد العرض النقدي،وهي لا تشير إلى مخرجات اضافية ناتجة عن استثمارات أو نقود.

ويطلق على النسبة ما بين الودائع الجديدة والزيادة في الإحتياطي مضاعف. وفي الحالة المبسطة التي حللناها هنا فإن مضاعف موارد المال يساوي:

$\frac{1}{\text{نسبة الإحتياطي القانوني}}$ وفي مثالنا السابق قيمة المضاعف هي:$\frac{1}{0.1} = 10$

ويشير مضاعف العرض النقدي إلى المنطق الذي تنشئ بموجبه البنوك النقود. وفي وسع النظام المصرفي كله تحويل زيادة في الإحتاطي النقدي إلى مبالغ مضاعفة من الودائع أو النقود المصرفية. كما يمكن لعملية إنشاء النقود أن تعمل بشكل عكسي حين يؤدي هبوط الإحتياطي إلى خفض النقود المصرفية.

وهكذا تشارك كل البنوك في عملية إنشاء النقود، والشكل الموالي يوضح ذلك.